أو أن الموصوف بزيادة العمل أيضاً عامل غاية أن يكون الزيادة فيه مفهومة من الصيغة وضعاً فأي مانع من الحمل على مواطأة
على أن الزيادة في الخسران قد ينشأ من خصوصية العمل السيئ وكونه أعظم المعاصي إذ لا شبهة في كون المنافق أخسر من الفاسق
وكذلك مرتكب الكبيرة أخسر من مرتكب الصغيرة وعلى هذا القياس فليتأمل عبد الرحيم الكردي

قال الله تعالى قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً في سورة الكهف قال القاضي أعمالاً نصب على التمييز وجمع لأنه
من أسماء الفاعلين قال بعض الفضلاء يشير إلى أن الأخسرين بمعنى الخاسرين انتهى أي في تصحيحه سعدي
بأن الأعمال جمع العامل إشارة إلى أن الأخسرين مجرد عن الزيادة التي يدل عليها اسم التفضيل
ومستعمل بمعنى اسم الفاعل أعني الخاسرين وجه الإشارة أن التمييز إذا كان صفة كان عبارة
عن المنتصب عنه متحداً معه بالذات محمولاً عليه بالمواطأة حتى أن النحاة صرحوا بأنه يحتمل
الحال أيضاً وهي خبر عن ذي الحال معنى ومن البين أن أفعل التفضيل يمتنع اتحاده مع
اسم الفاعل لأنه يدل على الموصوف بالزيادة في أصل الفعل على غيره واسم الفاعل يدل
على الموصوف بأصل الفعل فلا لازم من كونهم عاملين متصفين بأصل العمل كونهم
خاسرين متصفين بأصل الخسران لا كونهم متصفين بزيادة الخسران وإن كانوا كذلك في نفس الأمر
فالمناسب على تقدير كون الأعمال بمعنى العاملين أن يكون الأخسرون بمعنى الخاسرين كيف
والاتصاف بأصل الضرب مثلاً إنما يستلزم كون الشخص ضارباً لا أضرب هذا ما قصده
ولما لم يهتد إليه الناظرون خطأوه وجزموا بأنه غلط فإذا وجدت كلام أخيك محملاً
صحيحاً فلا تقدمن إلى تخطئته فيخطأ ابن أخت خالتك صدر الدين زاده رحمه

قال الله تعالى ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملائه الآية جوز القاضي
أن يكون المراد بالآيات التوراة أجمع الناظرون على أنه غير صحيح لما علم من أن التوراة نزلت بعد
هلاك فرعون وقد صرح به القاضي في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب
لعلهم يهتدون حيث قال لا يجوز إرجاع الضمير إلى فرعون وملائه لنزول التوراة بعد هلاكهم
أقول يمكن تصحيحه أما أولاً فبما صرحوا من جواز إرجاع الضمير وتعلق الجار ونحوه إلى المطلق المذكور
في ضمن المقيد فقوله إلى فرعون يجوز أن يتعلق بالإرسال المطلق لا المقيد بكونه بالتوراة وأما ثانياً
فلأن موسى عليه السلام كما أرسل إلى الفراعنة أرسل إلى بني إسرائيل أيضاً فيجب أن يحمل ملأ فرعون
على ما يشملهم فيجوز أن يحمل الكلام على التوزيع على معنى أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين وإلى
ملائه بالتوراة فيكون لفاً ونشراً غير مرتب

أنت خبير بأن قطع النظر عن القيد المذكور في الكلام صريحاً في تعلق الجار بالفعل المذكور مما لا مساغ له
في العربية خصوصاً إذا كان الفعل مقيداً بقيدين ويعتبر أحدهما مع الفعل دون الآخر فإن موسى وبآياتنا مفعولان لأرسلنا
غير صحيح وعلى ما ذهب إليه القائل المذكور يلزم أن يعتبر القيد الأول
في تعلق إلى فرعون دون الثاني ثم إن مبنى توجيه الثاني على أن يكون المراد
بالملأ بني إسرائيل [illegible] بأن يكون ضميره إلى موسى أو إلى فرعون بأن يجعل [illegible] المولى [illegible]